مجلة البحوث والدراسات الافريقية | المجلد ٨ العدد ٢ أكتوبر ٢٠٢٤
ودول حوض النيل
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

الدور التنموي للمعابر الحدودية بين دولتي مصر والسودان: دراسة ميدانية في انثروبولوجيا التنمية

سعاد أحمد محمد طه، [١] على الدين عبدالبديع القصبى، [٢] محمود محمد الضمرانى، [٣]

١ باحثة، قسم الأنثروبولوجيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان
٢ استاذ علم الاجتماع المساعد، كليه الاداب بقنا جامعه جنوب الوادى
٣ استاذ علم الاجتماع المساعد– كلية الآداب بقنا جامعة جنوب الوادي

الملخص

تسعى الدراسة الأنثروبولوجيا التنموية الميدانية الراهنة إلى محاولة تسليط الضوء على الدور التنموي للمعابر الحدودية بين دولتي مصر والسودان؛ ذلك من خلال التعرف على دعمها لحركة التبادل التجاري(صادرات – واردات)، والكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق دورها التنموي، وطرح مقترحات لتحسين أدائها بما ينعكس على آفاق التنمية البينية المستدامة مستقبلا. ولتحقيق تلك الغايات؛وفي سبيل مسعاها لجمع بياناتها؛استعانت بعدد مناهج:«المنهج الانثروبولوجي »،و«المنهج الوصفي التحليلي»،و« المنهج التاريخي»، و« منهج دراسة الحالة »، تكاملت فيما بينها ،كما استعانت بعدة أدوات أساسية وأخرى مساعدة من بينها:« المقابلة المتعمقة»، و«الملاحظة »،و«الإخباريون»، و«أدوات سمعية وبصرية »، وصممت «أدلة لإنجاز العمل الميدانى»:(دليل خاص بالعابرين، ودليل خاص بالتجار وسائقى الشاحنات)؛ تم تطبيقها من خلال المقابلات البورية المتعمقة على عينات مختارة من الأخباريين بلغت قوامها (١٥) مفردة من مستخدى المعابر الحدودية بين مصر والسودان(قسطل وأشكيت)، (أرقين المصرى وأرقين السودانى)؛خلال الفترة من(٥ يناير ٢٠٢٣م حتى ٧ فبراير ٢٠٢٣م). توصلت الدراسة إلى نتائج غطت أهدافها التى أثارتها وأجابت عن تساؤلاتها التى طرحتها حول الدور التنموى للمعابر الحدودية بين مصر والسودان ، كما اقترحت إجراء دراسات انثربولوجية تطبيقية تنموية أخرى تهتم بموضوع المعابرالحدودية الأخرى لمقاربة الظاهرة في ضوء نظرة تحليلية مقارنة.

الكلمات المفتاحية: الدور التنموى، المعابر الحدودية، مصر ،السودان، أنثروبولوجيا التنمية.

Abstract:

This field developmental anthropological study aims at shedding light on the developmental role of border traverses between Egypt and the Sudan through investigating their role in supporting the commercial trading exchange process of (exports – imports) and through illustrating the most significant obstacles that hinder performing their developmental

role. This is in addition to providing some suggested proposals for enhancing their performance in a way which is reflected on the dimensions of interdisciplinary sustainable development in the future.

For achieving such objectives and for the purpose of collecting the required data, the researcher relied on several methodologies and approaches including: anthropological approach, analytical descriptive approach, historical approach, and case study approach. All of these approaches are integrated together for the main aim of achieving the main objectives of the study. Moreover, the researcher relied on other helping and main tools including deep interviews, note taking, press and news reports as well as audio-visual tools. The researcher also designed evidences for performing the field work, an instructive guidance for traversers, an instructive guidance for traders and truck drivers which are applied through making deep interviews which are performed on selected samples from press reports consisting of (15) items for those people using border traverses between Egypt and the Sudan (i.e. border traverses of Kostol and Ishkeet, the border traverse of the Egyptian Arkin and the Sudanese Arkin) during the period extending from January the 5th 2023 to February the 7th 2023

Finally, the study reached some significant findings which covered the study objectives and which provided answers for the questions raised and asked concerning the developmental role of border traverses between Egypt and the Sudan. In addition, this study suggest and recommends doing more further applied developmental; anthropological studies which pay attention mainly to the topic of other border traverses to shed light to the topic of the study in the light of a comparative analytical perspective.

Key words Developmental role, border crossings, Egypt, Sudan, development anthropology.

إطلالة إلى قضية الدراسة:

ثمة شراكة تاريخية أزلية ممتدة ومتأصلة؛ انطلاقًا من شراكة الحدود جوار جغرافي ووحدة مصيرعميق ومتجذر؛ وشريان الحياة متمثل في نهر النيل العظيم وصولًا إلى خصوصية البحر الأحمر؛ فضلا عن روابط ثقافية وحضارية، وقواسم مشتركة بين شعبي وادي النيل في (مصر والسودان).إنها خلطة سحرية لتواصل إنسانى أخوى مستمر؛ فعال ومتقارب بل يصعب فض اشتباكة.

لقد نسجت اعتبارات الجغرافيا ومسارات التاريخ وحركة البشرعلاقة خاصة بين مصر والسودان، على نحو ربما لم يتيسر لشعبين آخرين في المنطقة. إذ أن هناك علاقة قوية بين الشعبين الشقيقين، فهناك صلة النسب والمصاهرة والدم بينهما [١] أومايعرف بمسمى «بالمكون العاطفى»،كما يمثل السودان «العمق الاستراتيجي» لمصر في الجنوب الشرقي، بالمقابل مصر هي عمق حيوي للسودان في الشمال الشرقي،ويشترك البلدان في حدود يبلغ طولها(١٢٧٦ كيلومترًا).ويجعلها بذلك أطول حدود برية لمصر، حيث يمتد خط الحدود بينهما مع درجة العرض الثانية والعشرين طبقا (لاتفاقية يناير ١٨٩٩م) بشأن إدارة السودان.ولذا يُحتّم عليهما التنسيق والتقارب الدائم .ولاشك أنه في حال استمرار تعزيز العلاقات المصرية السودانية ستنعكس إيجابًا على مصالح الدولتين، وتنامى فرص مسارات التنمية في جوارهما الحيوي عبر بوابات المعابر الحدودية وتدفق حركات التجارة البينية إلى الدول المجاورة واستهداف أسواق جديدة كون السودان بوابة مصر للتجارة مع أفريقيا.

والحق أن سيادة الدولة وسطوتها،ترتبط ارتباطا وثيقا، بمدى تحكمها بمنافذها الحدودية، فالسيادة والريادة تكون كاملة؛ عندما تكون الدولة قادرة على إدارة حدودها وضبطها. والعكس صحيح السيادة والريادة تكون ناقصة؛ عندما تكون الدولة غير قادرة على إدارة حدودها وضبطها.إن الحدود بين الدول مصدر الخير،وهي مصدر الشر، ويمكن أن تكون مصدرا للخير والشر معا. فكما يمكن أن تكون المنافذ الحدودية معبرا هاما للأشخاص، والسلع والبضائع اللازمة، لسد احتياجات الشعوب، فإنها يمكن أن تكون معبرا للمخاطر والأزمات، مثل: التسلل أو تهريب (الأشخاص، والأسلحة والمتفجرات، والمخدرات، والأموال المزيفة ، والمركبات المسروقة)،إن المنافذ الحدودية، بين أي دولتين –في الوقت الحاضر– أخذت تشكل إما مصدر جذب، أو إعاقة للاستثمار،والاقتصاد، والانفتاح نحو العالم. وعليه؛ لا خيار متاح للدول إلا خيار الإشراف والرقابة، والإدارة والتنظيم، لأن ترك المنافذ الحدودية دون سيطرة ورقابة؛ يعني أن أبواب البلاد ستكون مفتوحة ومشرعة، لكل أنماط الفوضى، والفساد، والظلم، ونقصان الثروة، والتي من آثارها،ضعف الاستقرار،السياسي،والاقتصادي،والاجتماعي[٢].كما أن تلك المعابر الحدودية تشكل أيضا مفاتيح رئيسية لفهم تفاعلات الدول، سواء الداخلية أو البينية.

حيث تمثل «المعابر الحدودية البرية» بحق مواقع استراتيجية وحيوية هامة بالنسبة للدول، فهي بوابة الدخول والخروج والواجهة الحضارية لها ؛وعن طريقها يرى القادم الى هذه الدولة ويسجل انطباعه عنها، ويرتبط أَمن الدولة بهذه المواقع حيث يتأثر ويتهدد أَمنها العسكري والاقتصادي والقومي بايّ اختراق لهذه المنافذ [٣]؛لذا يرتكز دور«المعابر الحدودية» في ضمان تحقيق متطلبات الأمن القومي للدولة عبر إحكام سيطرتها على معابرها الحدودية؛ باعتبارها رمز السيادة والاستقلال، ومدخل أمن الوطن والمواطنين.

ورغم عمق الروابط الاستراتيجية المتجذرة التي تربط الشقيقتين مصر بالسودان ،إلا أن المعابر الحدودية الشرعية تعد هي الأخرى بوابة للتعاون والتبادل الاقتصادي وحسن الجوار ؛ وحلقة من حلقات الوصل الجيوبوليتيكي؛وشريان تنموي هام يربط بينهما برابط اقتصادية وتجارية مادية ملموسة، تؤدي دورا حيويا سواء على المستوى السياسي عن طريق تعزيز العلاقات والمصالح الاستثمارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وانعكاساتها على العلاقات السياسية أو من خلال وظيفتها الاقتصادية كمصدر من مصادرالدخل القومي تؤديها للموازنة العامة للدولة في توفيرها موارد ومتحصلات من الرسوم الجمركية، فضلا عن زيادة تجارة الترانزيت، وفي إطار اتفاقية (الكوميسا)،والتجمعات الأفريقية الثلاثة، والمساهمة الإيجابية في زيادة حركة التبادل التجاري وحجم التجارة البينية بين دول حوض النيل والقارة الأفريقية؛ وتدفق السلع والبضائع الضرورية الداخلة للدولة، وتسهم في تنامى حركة الشاحنات والركاب المسافرين(الوافدين والمغادرين) بإنسيابية كبيرة بين شعبي وادي النيل بما يحقق التقارب المنشود؛ فضلا عن الرواج الاقتصادي في كلا من مصر والسودان.

هذا وتتمتع مصر بوجود مجموعة من المعابر البرية في الجنوب على الحدود السودانية حيث يوجد «ميناء قسطل» شرق نهر النيل ويقابله «ميناء أشكيت» في الجانب السوداني؛ و«ميناء أرقين»غرب النيل ويقابله «ميناء أرقين» السوداني، وفي أقصى الشرق يوجد «ميناء رأس حدربة» في منطقة حلايب، وتعد الموانئ المتواجدة حول نهر النيل «قسطل وأشكيت وأرقين المصري وأرقين السوداني» ذات أهمية في تنمية العلاقات التجارية بين مصر

والسودان وزيادة حركة الضائع العابرة وزيادة حجم الركاب منذ افتتاحهم للحركة،فضلا عن الأهمية الاستراتيجية في تأمين الحدود ووجود معابر شرعية بين الدولتين(٤).

إنَّ اسباب نشأت تلك المعابر الحدودية وتطوّرها تعتمد بالدرجة الأساس على وجود قاعدة اقتصادية تتركز في نقاط استراتيجية مناسبة، و تؤدي إلى قيام نشاط جمركي عند معابرالحدود وخلق أسواق كبيره وحالة تنموية جيدة في المناطق التي تتواجد فيها(٥)؛حيث تعتبر تلك المعابر من روافد دعم ميزانية الدولة من خلال متحصلات العوائد المالية وهى بذلك تلعب دورا هاما في دعم الاقتصاد الوطنى.

وفى ظل توجهات الدولة المصرية نحو الاهتمام بإفريقيا ودول حوض النيل كان لابد من العناية الفائقة بتلك المعابر أو بالآحرى الموانئ حيث تربط مصر بطريق الكيب تاون (الإسكندرية – كيب تاون) في جنوب افريقيا وفى إطار إهتمامها بتنمية العلاقات المصرية السودانية وخاصة التجارة جاء الاهتمام والتركيز على الموانئ البرية انطلاقا من اهتمامات لجنة المنافذ الحدودية البرية المصرية السودانية المشتركة والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتيسير نقل البضائع وتنمية الشراكة والإستثمار بين البلدين ودراسة أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تشغيل المنافذ الحدودية ووضع الحلول لها(٦).كما أن تنمية تلك المعابر الحدودية تعمل على إحياء بعض الطرق القديمة مثل طريق درب الأربعين ، كما تعمل تدريجيا علي تنمية شبكات الطرق في المنطقة الجنوبية لمصر في محافظات البحر الأحمر وأسوان والوادي الجديد، وتستكمل بذلك شبكة الطرق المؤدية إلى الموانئ البرية الحدودية ومحاولة ربطها بالظهير في الوادي والدلتا عبر شبكات الطرق تعزيز للنقل البري، وتدعم حركة التجارة بين البلدين بفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية، الأمر الذى يسهم في خفض تكلفة نقل البضائع بالمقارنة بالنقل الجوي، كما تعمل تلك المعابر على تنمية شبكة الطرق في شمال السودان وربطها بالطرق الموصلة للعاصمة الخرطوم جنوبا وربطها بغرب السودان، وزيادة المنافسة بين النقل البرى والنقل النهري عبر بحيرة ناصر مما يسهم في تنفيذ برنامج عاجل لرفع كفاءة الوحدات النهرية، بما ينشط حركة التجارة البينية بين وادى حلفا في السودان وأسوان والتي تعتبرمركزا لوجستيا ومنطقة لصناعة خدمات هامة وأسواق جديدة صوب أفريقيا.

أولاً: قضية الدراسة:

وفي ظل هذه المعطيات السابقة؛ تسعى الدراسة الأنثروبولوجيا التنموية الميدانية الراهنة إلى محاولة تسليط الضوء على الدور التنموي للمعابر الحدودية بين دولتي مصر والسودان؛ ذلك من خلال التعرف دعمها لحركة التبادل التجاري(صادرات – واردات)، والكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق دورها التنموي، وطرح مقترحات لتحسين أدائها بما ينعكس على آفاق التنمية البينية المستدامة مستقبلا.

والرسم التوضحى التالى يوضح الإطار التصورى لمتغيرات الدراسة:

ثانياً: مبررات اختيار الموضوع:

ويرجع اختيار هذا الموضوع للدراسة والبحث لعددة مبررات أحداهما ذاتيه وآخري موضوعيه:

أ- المبررات الذاتية:

١- اقتراب موضـــوع الدراســـة الراهن من التخصـــص العام لعلم الأنثروبولوجيا، والتخصـــص الدقيق الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجانبيها التطبيقى والتنموى .

٢- ندرة الدراسات الأنثروبولوجيا الاجتماعية التي تناولت متغيرات الدراسة مجتمعة.

٣-السعى نحو تنمية المعارف النظرية والمنهجية والميدانية المتعلقة بالموضوع البحثى والتخصص الدقيق.

ب- المبررات الموضوعية:

١. تطفوا أهمية المعابر الحدودية في تحقيق الربط البري بين دولتي مصـر والسـودان في ضـوء تشـاركهما في الدائرة العربية والدائرة الأفريقية ودائرة دول حوض النيل، وباعتبار المعابر البرية الحدودية شـــرياناً لتنقل مواطني البلدين وجسرا لتحقيق التواصـل وتبادل المنافع بينهما، وتسـهيل تدفق حركة انتقال الأفراد وزيادة معدلات التبادل التجاري بعبور السلع من مصـر إلى إفريقيا ودول الكوميسا، وكذلك تنشط مرور البضائع السودانية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، فضـلا عما تمثله المعابر من بوابة التكامل الاقتصادي بين شطري وادى النيل.

٢. تنامى حجم التبادل التجاري بين السودان ومصـرإذ وصـول إلى نحو مليار دولار سنوياً، ويقدر حجم الاستثمارات المصرية في السودان بنحو ١٠,١ مليار دولار.

٣. فضـلا عن ما سـبق قابلية النقطة البحثية وجاذبياتها كموضـوع للدراسـة والبحث والتمحيص في نطاق اهتمام علم انثروبولوجيا التنمية في مجتمعات افريقيا بصفة عامة ودول حوض النيل على الوجة الأخص .

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية الدراسة الراهنة في جانبها النظري والتطبيقي على النحو التالي:

١- إلقاء الضـــوء على الدور التنموي للمعابر الحدودية البرية بين دولتي مصـــر والســـودان والمســـاهمة في اثراء التراكم المعرفي في مجال دراسات انثروبولوجية التنمية.

٢- تأتى الأهمية التطبيقية لهذه الدراســة في توثيق التجارب الدولية التنموية وانعكاســاتها على واقع أفراد مجتمع الدراســة ومحاولة التحقق منها عبر دراســات ميدانية تســتعين بالأســلوب الانثروبولوجي القائم على المقابلة والملاحظة والوصف والتحليل.

وبصفة عامة، تنبع أهمية موضوع الدراسة من جدوى المعرفة والوعي بالأمور التالية:

- أنه علي الرغم من أن موضـــوع التنمية عرف منذ زمن بعيد من تاريخ البشـــرية إلا انه علميا لم تتجل حدوده ولم تتضـــح معالمة الا مؤخرا ،وقد بدأت قضـــية "التنمية " تحتل موقعا معرفيا مهما في الفكر الانثروبولوجي المعاصر علي اختلاف أيدولوجياته المعاصرة ومشاربة.
- تكمن اهمية الدراســة من خلال التركيز علي الجانب التنموي للمعابر الحدودية المصــرية الســودانية. باعتبارها تمثل عمق للدولتين واي تهديد تتعرض له هذه المناطق يشكل تهديد مباشر للأمن الوطني للدولة.
- تســـهم المعابر الحدودية في خلق فرص للتعاون والتنمية والتكامل في مختلف المجالات وعبر مختلف الفواعل من أجل تفعيل الاجراءات والآليات الأزمة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

(١):الهدف الرئيسى:

تهدف الدراسة الراهنة إلي محاولة فهم الدور التنموى للمعابر الحدودية بين دولتي مصر والسودان.

(٢): الأهداف الفرعية:

(أ):التعرف على دور المعابر الحدودية بين دولتي مصر والسودان في دعم حركة التبادل التجاري (صادرات – واردات).

(ب):الكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الدور التنموي للمعابر الحدودية بين مصروالسودان.

(ج):طرح مقترحات لتحسين أداء المعابر الحدودية بين مصر والسودان بما ينعكس على آفاق التنمية البينية المستدامة مستقبلا.

خامساً: تساؤلات الدراسة:

(١): التساؤل الرئيسى :

ما طبيعة الدور التنموى للمعابر الحدودية بين دولتي مصر والسودان؟.

(٢):التساؤلات الفرعية:

(أ):كيف يمكن التعرف على دورالمعابر الحدودية بين دولتي مصر والسودان في دعم حركة التبادل التجاري(صادرات – واردات)؟.

(ب): ماهي أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الدور التنموي للمعابر الحدودية بين مصروالسودان؟.

(ج):هل يمكن طرح مقترحات لتحسين أداء المعابر الحدودية بين مصر والسودان بما ينعكس على آفاق التنمية البينية المستدامة مستقبلا؟.

سادساً: مفاهيم الدراسة الإجرائية الأساسية:

فى إطار الأهداف والتساؤلات التى تسعى الدراسه الراهنه لمناقشتها والإجابة عليها، سوف تعتمد الدراسة على مفهومين أساسيين هما:(المعابر الحدودية ،الدور التنموى).

(١): مفهوم المعابر الحدودية :

وفي الدراسة الراهنة أمكن تحديد **المفهوم الإجرائي «للمعابر الحدودية** Border Crossings**»**:بأنها مراكز لوجستية ونطاق مكانى يقع بشكل عام على حدود برية لدول عربية شقيقة متجاورة جغرافيا تطل بها الدولة المصرية على العالم الخارجى المجاور لها؛ وتعد همزة وصل وشريان ونوافذ الربط معها،وتمثل نقطة عبوروتفتيش للمشاة أو المركبات أو البضائع.كما أنها أساس لحركة التجارة البينية للسلع من (صادرات وواردت)؛ لدعم ميزان المعاملات التجارية؛ وتحصيل رسوم جمركية تمثل مصدر للدخل القومى بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

(٢): مفهوم الدور التنموى للمعابر الحدوية:

ونحدد هنا المفهوم الإجرائي **« للدور التنموى للمعابر الحدوية »** بأنها:المهام والوظائف التى ينبغى أن تؤديها المعابر البرية الحدودية الفاصلة بين دولتى مصر والسودان، أوالمتوقع القيام به، لتحقيق نتائج إيجابية في كافة الأصعدة:(الإقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، السياسية، التكاملية،...إلخ) ولتعزيز التعاون والتكامل المشترك؛

وتحقيق آفاق التنمية المستدامة لكلا الشعبين الشقيقيين؛وبذلك تكتسب هذه المعابرالحدودية مكانتها المرموقة نتيجة حتمية لقيامها بلعب هذا الدورالتنموى.

سابعاً:منهج وأداة الدراسة وعيناتها :

استعانت الباحثة في معالجتها موضوع دراستها بعدد مناهج تكاملت فيما بينها :« المنهج الانثروبولوجي »،«المنهج الوصفي التحليلي»،« والمنهج التاريخي»، « منهج دراسة الحالة »، ساعدت جميعها في تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها.وظفتها لفهم فهم الدور التنموى بالمعابر الحدودية بين مصر والسودان،وكما استعانت بعدد من الأدوات الأساسية والمساعدة لجمع بياناتها الميدانية من بينها:« المقابلة المتعمقة »، و« الملاحظة»، و«الإخباريون»، و« أدوات سمعية وبصرية »، كما صممت «أدلة لإنجاز العمل الميدانى»:(دليل خاص بالعابرين، ودليل خاص بالتجار وسائقى الشاحنات؛ تم تطبيقها من خلال المقابلات البؤرية المتعمقة على عينات مختارة من الأخباريين مستخدمى المعابر الحدودية بين مصر والسودان.

ثامناً:مجالات الدراسة:

وفيما يتعلق **بمجالات الدراسة:**(المكانى والزمانى والبشرى) فقد تحدد مجتمع الدراسة بالمعابر الحدودية بين دولتى مصر والسودان، واختيرت مجموعة مستخدمى معابر قسطل واشكيت وأرقين في الجانبن المصرى و السودانى وطبقت إجراءات الدراسة الميدانية خلال الفترة من (٥ يناير ٢٠٢٤م حتى ٧ فبراير ٢٠٢٤م) واستغرقت إجرائها شهرا كاملا حيث أجريت مقابلات متعمقة على عينة الدراسة المختارة من الاخباريين المبحوثين واستمر العمل قبل ذلك من تسجيلها في (عام ٢٠٢٢م) ومرحلة تجميع لإطارها النظرى، وكتابة مسودة أولية ، ثم جاءت مرحلة التطبيق الميدانى عام (٢٠٢٤م) واعقبها مرحلة تفريغ البيانات ثم وتحليلها واستخراج النتائج وكتابة تقريرها النهائى في أبريل ٢٠٢٤م.

عاشرا: انتماءات الدراسة:

ولما كانت الدراسة الراهنة تتناول بالاهتمام قضية الدور التنموى للمعابر الحدودية بين دولتى مصر والسودان فإنها تنتمى إلى نطاق تخصص **علم الانثربولوجيا الاجتماعية**Social Anthropology بفرعه **التطبيقى** Applied **والتنموى** Developmental .

حادى عشر: تقسيمات الدراسة:

احتوت الدراسة الراهنة على **مقدمة؛ وبابين،** وأشتملت على ستة فصول، ضم **الباب الأول:الاطار النظرى:** واحتوي على أربعة فصول هى: **الفصل الأول: المداخل النظرية المفسرة لقضية الدراسة،** وأهتم **الفصل الثانى: المعابر الحدودية والعلاقات المصرية السودانية: قراءة** ،وغطى **الفصل الثالث:المقاربة الأنثروبولوجيا للتنمية في العالم الثالث،** واهتم **الفصل الرابع: بعرض تحليلي للدراسات السابقة.**

أما الباب الثاني:**الإطار الميدانى:** فقد ضم فصلين جاء **الفصل الخامس** متناولاً: **الإجراءات المنهجية للدراسة الأنثربولوجية الحقلية:** ، تناول **الفصل السادس: عرض تحليلي لمعطيات الدراسة الأنثروبولوجية الحقلية،**

وأختصت **الخاتمة:** بعرض نتائج وتوصيات الدراسة،.أعقبها قائمتين إحداهما للمراجع العربية والانجليزية، و المواقع الإلكترونية: والقائمة الأخرى ضمت خمسة ملاحق.

ثانى عشر: صعوبات الدراسة وكيفية التغلب عليها:

من الأهمية بمكان أن نذكر أهم **الصعوبات** التي اعترضت طريقنا في سبيل انجاز الدراسة الراهنة :

من أهم الصـــعوبات **النظرية** التي اســـتغرقت كثيراً من الوقت كانت هي البحث عن المراجع والمصـــادر فالدراسـات المتوفرة عن الأنثربولوجية التطبيقية والتنموية تكاد تكون نادرة باللغة العربية ما اضـطر الباحثة بالتوجة صوب الدراسات الأجنبية والتى وجدت فيها ضالتها؛ وكان على الباحثة أن تحسن الإختيار والإنتقاء المناسب من بين هذه المصادر التى توافرات تباعا .

ومن بين أهم الصـــعوبات **الميدانية** التي واجهتنا عزوف بعض المبحوثين من الاخباريين عن اســـتكمال إجراءت المقابلة المتعمقة مما كان يؤدى إلى ضـــياع الكثير من الجهد والوقت المخصـــص للتطبيق.كما حالات الأزمة السوانية بل ووقفت عائقا أمام إستكمال العمل الميدانى. لكن بإصرار الباحثه وتوجيه هيئة الإشراف بضرورة الإسـتكمال والتسـلح بالصـبر وإسـتكمال العمل الميدانى بمقابلة الإخباريين في المعابر المصـرية والحصـول على بيانات تفي بأغراض الدراسة الميدانية. تم تلاشى هذه الصوبات وحصر الدراسة في إطار يقترب من الموضوعية العلمية.

ثالث عشر:المنطلقات النظرية المفسرة للدور التنموى للمعابر الحدودية:

(١): مداخل نظرية الدور:

اعتمدت الدراســـة الراهنة على مســـلمات **نظرية الدور** بوصـــفها توجيهاً نظرياً لفهم الدور التنموي للمعابر الحدودية بين مصـــر والســـودان حيث يشـــير الدور كما يؤكد رالف لينتون إلى نوع من التفاعل الإجتماعي، حيث يشير إلى نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل، فالدر يتركز حول الحقوق والواجبات ويرتبط بوضـــع محدد للمكانة داخل جماعة، أو موقف إجتماعي معين، حيث يتحدد دور الشـــخص أو مجموعة أشخاص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون، كما يعتنقها الشخص نفسه، فالدور مجموعة من الأفعال والواجبات التي يتوقها المجتمع (متمثلاً في هيئاته وأفراده)، في أن يشـــغل وضـــع اجتماعي معين في وقت معين [٧].

(٢): مداخل نظريات كلاسيكية وكلاسيكية حديثة لتفسير حركة التجارة الخارجية:

إن قضـية التجارة الخارجية (الصـادرات والواردات) كدافع وحافز أسـاسـى لإنجاز عملية التنمية البينية بين الدول بعضـها وبعض ؛تمثل مسـألة تحليلية هامة تعبرعن مواقف مدارس نظرية وفكرية متباينة تتمثل في المدرسـة الكلاسـيكية والمدرسـة الكلاسـيكية الحديثة بالإضـافة إلى تحليل أراء وتصـورات بعض الإقتصـاديين المعاصـرين الذين اقتربت نظرتهم التحليلية وأطرهم الفكرية من هذه القضـــية وقد وظفت الدراســـة الراهنة مســـلمات هذه الرؤى لخمة أعراضها التفسيرية.

رابع عشر: نتائج الدراسة وتوصياتها:

- **نتائج الدراسة:**

(١): مناقشة نتائج الدراسة فئ ضوء أهدافها وتساؤلاتها:

سعت الدراسة الراهنة إلى محاولة التعرف على دور المعابر الحدودية بين دولتي مصر والسودان في دعم حركة التبادل التجاري (صادرات – واردات)؛والكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق دورها التنموي، وطرح مقترحات لتحسين أدائها بما ينعكس على آفاق التنمية البينية المستدامة مستقبلاً.وفيما يلى نناقش أهم النتائج المتصلة بهذه الغايات.

(أ):النتائج المتعلقة بدور المعابر الحدودية بين دولتي مصروالسودان في دعم حركة التبادل التجاري (صادرات – واردات):

- **نتائج تختص بأهمية الدور التنموي للمعابر الحدودية البرية بين مصر والسودان:**

- أكد غالبية المبحوثين على أهمية الدور التنموي للمعابر الحدودية البرية بين مصـــر والســـودان في دعم حركة التبادل التجاري بين البلدين من خلال عمل شركات النقل بالتصدير والإستيراد لمختلف البضائع والسلع التي يحتاجها المواطنين سواء في مصر أو السودان.
- أوضـــح بعض المبحوثين أن المعابر الحدودية تؤدي إلى دعم الترابط الاجتماعي وتعمل على إزدياد التعارف بين الأشقاء السودانيين والمصريين عن قرب وتبادل الثقافات والخبرة في المجال التجاري بين البلدين.
- تبين من الدراســـة الميدانية أن للمعابر الحدودية بين مصـــر والســـودان دوراً هاماً في تســـهيل حركة ســـفر المواطنين(تجارأو طلاب في المدارس والجامعات المصـــرية أو الســـودانية) ذهاباً وايابا وقللت عليهم تكاليف السفر بالطيران والتى لا يستطيع عليها الكثيرون.
- أبرزت الدراســـة أهمية المعابر الحدودية البرية بين البلدين في أوقات الأزمات حيث تســـهل دخول الإمدادات الإغاثية براً وبطريقة سريعة سواء كانت سلع غذائية أو علاج أو أغطية أو فراش.

- **نتائج تتعلق بدور المعابر الحدودية في دعم الصادرات من مصر إلى السودان:**

- أسفرت الدراسة الميدانية أن السلع المصنعة في مصر تحظى بقبول أكثر في السودان من البضائع المستوردة وتدخل عبر المعابر البرية الحدودية، وذلك للتقارب الثقافي بين الشعبين في العادات والتقاليد، وبالتالي تفضيل تلك السلع عن غيرها.
- تبين من الدراسة أن غالبية السلع المصدرة إلى السودان تتمثل في المواد التموينية مثل الأرز والسكر والزيوت، بالإضافة إلى مختلف المصنوعات الجلدية والأواني المنزلية وغيرها.

- **نتائج تختص بدور المعابر الحدودية في الواردات من السودان إلى مصر:**

- كشـــفت الدراســـة عن أن الواردات من الســـودان إلى مصـــر، غالبيتها تتمثل في المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية، وأهمها: السمسم- الصمغ- الكمون- الكاركدية- والمنتجات المصنعة في السودان مثل مشتقات البخور والتركيبة العطرية.

- أظهرت الدراسة أن الثروة الحيوانية تدخل إلى مصر عن طريق معبرأرقين ومعبر قسطل/ اشكيت، وتتمثل في الإبل والأبقار والخرفان.

- لوحظ من الدراســـة أن المعابر البرية ســـهلت حركة التجارة بين البلدين أكثر مما كانت من خلال نهر النيل والتى كانت تأخذ هداً ووقتاً أطول.

- أكد غالبية المبحوثين أن حركة التبادل التجاري بين مصـــر والســـودان لا تزداد في وقت معين دون الآخر، ولكنها تتواصل طوال العام دون توقف سواء صيفاً أو شتاءاً، فكل موسم له طلبه من السلع والبضائع.

- تبين من الدراسة أن المعابر الحدودية البرية بين مصر والسودان تستخدم من جانب التجار وسائقي الشاحنات وليس هناك فرق بينها ســـوى مدى القرب الجغرافي للعميل الســـوداني الذى يســـتقبل البضـــائع من المعبر الحدودي.

- أكد غالبية المبحوثين السودانيين على أهمية إفتتاح المعابر الحدودية البرية بين البلدين في دعم حركة النشاط التجاري والإقتصادي حيث أصبحت مصر الدولة الوحيدة التي تدخل منها غالبية المواد الغذائية والملابس ثم تعبر إلى دول أفريقية أخرى مجاورة للسودان.

(ب):النتائج المتصلة بمعوقات تحقيق الدور التنموي للمعابر الحدودية بين مصروالسودان :

- **نتائج المعوقات الخاصة بالإجراءات البيروقراطية:**

- تبين من الدراســـة وجود بعض المعوقات التي تتعلق ببطء الإجراءات الجمركية المتعلقة بحركة دخول وخروج الأفراد والبضائع من المعابر الحدودية البرية بين البلدين الشقيقين.

- أوضحت الدراسة وجود صعوبات في إجراءات الشحن والبضائع الشخصية للمسافرين نظراً لبعد المسافة بين أماكن وقوف الأتوبيسات وحافلات نقل الركاب وبين منطقة تفتيش الحقائب، مما يسبب معاناة للمسافرين في حمل الحقائب أو البحث عنها لدخولها إلى أجهزة الفحص داخل المعبر إذا تم نقلها من خلال العاملين بالمعبر.

- اظهرت الدراسة وجود معوقات تواجه التجار لتخليص الإجراءات الجمركية لشاحناتهم المحملة بالبضائع سواء لدخول الجانب السوداني أو المصري.

- تبين الدراســـة عدم توافر عجلات لحمل الحقائب من مكان توقف الأتوبيس أمام الجمارك إلى منطقة تفتيش الحقائق داخل المعبر، مما يســـبب معاناة وجهد كبير للمســـافرين في حمل حقائبهم لمســـافة طويلة في عناء ومشقة.

- **نتائج المعوقات الخاصة بالرسوم الجمركية:**

- أبرزت الدراسة أن صعوبات الإجراءات الجمركية تؤثر على انسياب حركة التجارة والازدهار الاقتصادي في الجانب السوداني، فرض رسوم جمركية مرتفعة على البضائع المكدسة في الحظيرة الجمركية بما يسهم في إضافة تكلفة زائدة على أصول السلع ويؤدي بالتالى إلى خسارة التجار لأرباحهم، بل قد تصل الخسارة إلى أصل رأس المال.

- تسهم الإجراءات الروتينية من قبل أداة الجمارك في تعطيل حركة التبادل التجاري، الأمر الذي يؤدي إلى تكدس وركود البضائع التجارية العابرة بين البلدين.

- **نتائج المعوقات الخاصة بعدم تطوير الوسائل التكنولوجية الحديثة:**

- أوضحت الدراسة إستياء بعض المبحوثين من إجراءات إستخدام الوسائل التكنولوجية بالمعابر، آملا بأن يتم استخدام تكنولوجيا حديثة أفضل من الموجودة حالياً والتى تتسبب في بطء الإجراءات.

- لوحظ من الدراسة أن بطء الإجراءات الجمركية يؤدي في بعض الأحيان إلى فساد بعض السلع أو انتهاء صلاحيتها قبل خروجها من إدارة المعابر.

- تبين من الدراسة أن إدارة المعابر تفرض غرامات على السلع والبضائع إذا تم انتظارها لمدة طويلة وهذا بحيث نظراً لتكدس السيارات والازدحام.

- **نتائج المعوقات المرتبطة بالأزمة السودانية:**

- أبانت الدراسة أن الصراع السياسي والأزمة السودانية أدت إلى وجود معوقات في الإجراءات الجمركية على المعابر الحدودية بين مصر والسودان، نظراً لازدياد إعداد الفارين من مناطق النزاع والمتجهين إلى الحدود المصرية السودانية.

- أوضحت الدراسة أنه نظراً للأزمة السودانية فقد تم استحداث قرارات تتمثل في ضرورة الحصول على تأشيرة دخول وخروج من المعابر في كل مرة عكس السابق حيث كانت التأشيرة مدتها سارية لمدة ستة أشهر.

- تبين من الدراسة أن الأزمة السودانية أثرت على حركة التبادل التجاري من حيث التغير في نوعية البضائع التي يحتاجها السوق السودانى عقب هذه الأزمة حيث ازدياد الطلب على سلع معينة أدت إلى نقص في السوق المصري وازدياد سعرها.

- أظهرت الدراسة أن بعض السودانيين الفارين عقب الأزمة السودانية قد اشتغلوا بالتجارة، دون وجود خبرة مسبقة لديهم بهذا المجال وعدم فهم احتياجات كل من السوق المصري أو السوداني، مما أدى إلى تكدس بعض السلع في الجانب السوداني مع قلة الطلب عليها وانخفاض سعرها، في مقابل نقصها في الجانب المصري وارتفاع سعرها.

- **الآثار المترتبة على معوقات التبادل التجاري بين مصر والسودان:**

- أوضحت الدراسة أنه نظراً لتفاقم الأزمة السودانية، واستهداف أسواق السلع والبضائع في وسط مدينة الخرطوم، فقد أحجم كثير من التجار عن إدخال السلع والبضائع، وظلت مكدسة في المعابر أو تعود إلى مصدرها وتباع بأقل الأسعار كمرتجع، بما يمثل خسارة مادية كبيرة.
- تبين من الدراسة أن مصانع السودان قد توقفت، وبالتالى فإن الشاحنات التي تدخل محملة إلى السودان تعود إلى مصر فارغة، ولا تجد أى حمولة تأتى بها لظروف المعارك المستمرةبين الجبش السودانى وميلاشيات الدعم السريع.
- أظهرت الدراسة أن الأزمة السودانية أدت إلى استغلال المستهلك السوداني، ورفع أسعار السلع القادمة من مصر إلى أضعاف ثمنها الحقيقى قبل حدوث الأزمة، رغم أنها تصدر من مصر بنفس سعرها قبل الأزمة بدون أى زيادة.
- تبين أن الأزمة السودانية قد أدت إلى قيام بعض التجار بتغيير نوعية تجارتهم حيث أكد بعض المبحوثين أن البعض غيروا نشاطهم التجاري من تجارة الملابس إلى تجارة الأغذية بعد الأزمة السودانية.
- أظهرت الدراسة أن الأزمة السودانية أدت إلى خشية بعض التجار من إرسال بضائع إلى السودان قد تتعرض للسلب والنهب والخسارة، كما أن كثير من التجار السودانيين لم يعد لديهم سيولة نقدية تساعدهم على التعامل التجاري.
- أبانت الدراسة أن الأزمة السودانية أدت إلى نقص في السلع الغذائية المستوردة من مصر إلى السودان مثل الدقيق والمكرونة والألبان والفول المصرى والزيت.
- أوضحت الدراسة أن ازدياد إعداد الفارين من السودان إلى مصر نظراً للأزمة السودانية وتكدسهم داخل المعابر أدى إلى سوء استخدام المرافق والضغط على قدراتها الاستيعابية وعدم إداءها لدورها بالشكل الطبيعى.

(ج): النتائج المتعلقة بمقترحات لتحسين أداء المعابر الحدودية بين مصر والسودان بما ينعكس على آفاق التنمية البينية المستدامة:

- **نتائج تختص بالدور المصري السوداني في تسهيل حركة التبادل التجاري بين البلدين:**

- تبين من الدراسة أن بعض المبحوثين أكدوا أن أهم التيسيرات التي كانت تقدمها المعابر الحدودية بين مصر والسودان قبل الأزمة تتمثل في منح تأشيرة للدخول والخروج لمدة ستة أشهر، حيث يستطيع المسافر أو التاجر العبور بها حوالى ثلاثون مرة بالإضافة إلى إنخفاض الرسوم الجمركية، وبعد الأزمة فقد ألغيت تلك المدة وازدادت الرسوم الجمركية.
- أوضحت الدراسة أن للمعابر الحدودية دوراً هاماً في إحداث حركة التبادل التجارى بين مصر والسودان وتبادل السلع والبضائع والذي قد تأثر بفعل الأزمة السودانية.

- **نتائج تختص بمدى إسهام المعابر الحدودية البرية في أحداث تنمية حقيقية بين مصر والسودان:**

- أظهرت الدراسة أن المعابر الحدودية البرية بين مصر والسودان أدت إلى إيجاد علاقات اجتماعية وتجارية قوية وتواصل سريع بين الشعبين الشقيقين من خلال حركة التجارة والبيع والشراء.

- تبين من الدراسة أن المعابر الحدودية بين مصر والسودان أسهمت في تيسير حركة التجارة البينية وأحداث رواج اقتصادي لصالح البلدين.

- **نتائج تتعلق بمقترحات تطوير أداء المعابر الحدودية بين مصر والسودان:**

- يرى بعض المبحوثين ضرورة الإهتمام بالمرافق الموجودة بالمعابر الحدودية ورفع كفاءتها بما يحقق الراحة للعابرين وإنشاء بعض الإستراحات والكافتريات لتقديم الخدمات للمسافرين.
- يأمل بعض المبحوثين في ضرورة زيادة أعداد موظفى الجمارك لتسهيل الإجراءات الجمركية وسرعة إنهاء إجراءات المسافرين لعدم المعاناة من طول الانتظار.

- **توصيات الدراسة:**

توصى الدراسة إستنادا إلى النتائج التى توصلت إليها بما يلي:

١. دعما لتحقيق الدور التنموى الحالى والمستقبلى؛ تدعو الدراسة الراهنة إلى ضرورة القضاء على العوائق والمشكلات التي تجابة حركة نقل الشاحنات وخاصة من حيث مدة بقائها بالأراضي المصرية أو السودانية. ضرورة إعادة النظر في منظومة الشحن بين البلدين، فضلاً عن ضرورة اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية والتنسيق بين إدارات الجمارك في الجانبين المصري والسوداني للتسهيل حركة المسافرين والسلع دخولاً وخروجاً..

٢. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام برفع كفاءة المرافق الأساسية بالمعابر الحدودية لتقديم خدمات جيدة للمسافرين وإحتياجاتهم الضرورية أثناء رحلة السفر

٣. تقترح الدراسة ضرورة تباحث الجانب المصري مع نظيرة السوداني بشأن ضرورة إنشاء **منطقة حرة** مشتركة على الحدود المصرية– السودانية، تسهم بشكل فعال في زيادة حجم التبادل التجاري وإثراء النشاط الاستثماري الصناعي باعتباره محرك رئيسي للإقتصاد بما يعود بالفائدة والنفع التنموي المشترك بين البلدين الشقيقين.

٤. انشاء مدن مجاورة للمعابر البرية الحدودية تسمى بإسمها تسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمناطق الحدودية الواقعة بجوار هذه المعابر وتحقيق الإستفادة القصوى من الامكانيات اللوجستية وموقع المعبر كظهير استراتيجي لتوطين سكان جدد في مدن مستحدثة على الحدود المصرية السودانية ولاسيما في منفذ رأس حدربه وقسطل وأرقين ومن ثم يتزايد اعداد المدن والمناطق الحضرية المصرية حيث يتم اعادة توزيع السكان وتوطينهم حماية للحدود المصرية وحفاظا على متطلبات تحقيق الأمن القومي المصري..

٥. إجراء المزيد من الدراسات الانثربولوجية التطبيقية والتنموية على باقية المعابر المصرية الحدودية مع دول الجوار وعقد مقارنه مع ما توصات الدراسة الراهنة من نتائج الأمرالذى يسهم في فهم ابعاد ظاهرة المعابر الحدودية وفهم دورها التنموى في ضوء نظرة تحليلية مقارنة.

وأخيرا: في نهاية المطاف؛ فان الأمل يحدوى بالباحثة بأن تكون المناقشات السابقة، قد أجابت على بعض الإستقسارات والتساؤلات التى تمت آثارتها حول الدور التنموي للمعابر البرية الحدودية بين دولتي مصر والسودان؛ بيد أن هذه النتائج تبقى محصورة داخل هذا النطاق المحدد؛ومن ثم لايصح أو ينبغى تعميمها على كافة المعابر الحدودية الأخرى المغايرة عن الحالة المصرية السودانية الراهنة والمتفردة.

المراجع:

(١) على حسن السعدني .(٢٠٢٣). العلاقات المصرية السودانية ، في: الحوار المتمدن، ع (٤٦٢٤)، بتاريخ ١-١١-٢٠١٤م، شبكة المعلومات الدولية "الانترنت"، الرابط: https://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=440057 تاريخ الاطلاع :٢٠٢٣/٦/٢٧م.

(٢) جميل عودة.(٢٠٢٤). حقّ تنمية المنافذ الحدودية، في : البلاغ ، بتاريخ ١٧-٢-٢٠١٩م، شبكة المعلومات الدولية "الانترنت"، الرابط : https://mail.balagh.com/index.php/article ،تاريخ الاطلاع :٢٠٢٤/٣/٢٥م.

(٣) غريب محمد الحوسني.(٢٠٠٩).الندوة العلمية تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية، تجربة دولة الامارات العربية في مجال أمن المنافذ، ابوظبي ،مركز الدراسات والبحوث، السعودية ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص٣.

(٤) منى صبحى السيد نور الدين.(٢٠٢١).الموانئ البرية الحدودية بين مصر والسودان ودورها في النقل والتجارة، جامعة قناة السويس، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،ع (٧٣)،الجزء الثالث، ص ٤٥٣.

(٥) أمجد رحيم محمد عبدالله.(٢٠٠٨).، دور مجمعات المنافذ الحدودية في نمو المستقرات البشرية الحدودية في محافظة الأنبار، رسالة دكتوراه(غير منشورة). كلية الآداب، جامعة بغداد، ص١٢٠..

(٦) جمهورية مصر العربية، وزارة النقل،هيئة الموانئ البرية والجافة .(٢٠١٩). بيانات غير منشورة،.

(٧) محمد عاطف غيث.(١٩٩٥).قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص٣٩٠.